شنـاشيـل

بيان البرلمان عن سوريا وثيقة مزورة!

■ عدنان حسين

ليست شطارة ولا براعة ولا ذكاء من مجلس النواب أن يمسك بالعصا من الوسط وهو يعبّر عن موقفه، المفترض أنه يعكس الشعب العراقي، حيال الأوضاع المأساوية في سوريا فيُصدر بياناً لا طعم له ولا لون ولا رائحة، بل هو في الجوهر يخدم موقف النظام السوري ضد شعبه.

بين دول العالم القريبة من سوريا والبعيدة عنها لم يعد الا القليل للغاية ممن لم يندد بما تمارسه السلطة السورية من قمع سافر تجاه الحركة الشعبية المطالبة بالحرية والكرامة وحقوق الإنسان. وهذا القليل يشمل ايران ولبنان والدولة في العراق. الموقف الإيراني مفهوم فالنظام السوري هو العكّاز الوحيد المتبقي في المنطقة للنظام الإيراني. والموقف اللبناني مفهوم هو الآخر باعتبار أن الدولة اللبنانية مُختطفة من ميليشيا حزب الله نصف اللبنانية نصف الإيرانية. ولكن كيف يُمكن تسويغ الموقف العراقي؟

كثير من العراقيين المعارضين لنظام صدام، ومنهم أعضاء بارزون في الحكومة والبرلمان الحاليين، عاشوا في سوريا بعض الوقت مضطرين أو مروا بها مروراً غير متعجل، وهم بالتالي الأعرف بين غيرهم بالطبيعة الاستبدادية للنظام السوري، وكان من المفترض أن يكون هؤلاء الأكثر تفهما لدوافع الانتفاضة السورية والأشد تعاطفاً معها وتأييداً لمطالبها التي تشبه إلى حدّ كبير مطالبنا يوم كنا نعارض نظام صدام.

وحتى لو لم يكن الكثير من السياسيين العراقيين الذين تضمهم الحكومة والبرلمان الآن ممن عاشوا في سوريا، فان سفك الدماء الجاري لشعب شقيق على تخوم العراق الغربية ما كان يجب أن يُقابل من الدولة العراقية بالصمت تارة وبموقف مائع وحمّال أوجه تارة أخرى، فكلا الموقفين يفهمهما النظام السوري على إنهما تأييد له أو تواطؤ معه.

حتى دول الخليج المحافظة التي لها استثمارات كبيرة في سوريا لم تتحمل أن تلزم الصمت طويلاً، فما يجري في شوارع المدن السورية دم بشري وليس دماً حيوانياً أو ماء. وفي حالات القمع السافر كهذه لا مجال للحياد، فإما أن تكون مع الضحية أو أن تقف إلى جانب الجلاد، وإذا كان الساكت عن الحق شيطان أخرس فان الناطق بالمساواة بين الضحية والجلاد هو شيطان ناطق.

لا مبرر لأن تتخذ الدولة العراقية موقفاً مخالفاً لموقف سائر جيران سورية وسائر أعضاء جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي. من المفهوم أن يسعى بعثيو القائمة العراقية إلى عدم التنديد بسياسة السلطة السورية باعتبار أن نظام الأسد هو المتراس الأخير لفلول نظام صدام، ولكن ما بال الآخرين يتخذون الموقف ذاته؟ أهكذا يُصان العهد لعشرات الآلاف من ضحايا الإرهاب الذين سقطوا في مدننا وقرانا بمفخخات مرّ ناقلوها ومفجروها من شذاذ الآفاق عبر الحدود مع سوريا بعلم سلطات الأمن السورية وبتسهيلات منها؟

جملة القول إن البيان الذي ألقاه رئيس مجلس النواب أول من أمس ليس هو الذي كان الشعب السوري ينتظره منا، بل ليس هو الذي كان يريد الشعب العراقي صدوره عن هيئته التمثيلية العليا... انه وثيقة مزورة أخرى تضاف إلى أكداس الوثاق المزورة التي ما انفكت تجتاح دواوين الدولة العراقية منذ العام ٢٠٠٣ حتى الآن.. وثيقة مزورة لأنها لا تعبّر عن موقف الشعب العراقي المؤيد لشقيقه الشعب السوري بقومياته المتعددة وكفاحه من أجل حريته وكرامته ولا عن مشاعر الخوف والقلق الشديدين حيال حمامات الدم البعثية في بلد لا يختلف العراقيون في حبّه.

انتقد التصعيد الإعلامي بين وزارته وحقوق الإنسان

الشمري للرئاسات الثلاث: زيارة السجون تخضع للضوابط

□ بغداد / المدى

وجه وزير العدل حسن الشمري رسالة إلى الرئاسات الثلاث قبل استدعائه إلى مجلس النواب بعد طلب تقدمت به لجنة حقوق الإنسان البرلمانية على خلفية أحداث سجن الحلة الإصلاحي.

وكانت خلافات نشبت بين لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ووزارة العدل على خلفية منع الأولى من الدخول إلى سجن الحلة بذريعة عدم استحصال الموافقات الرسمية، الأمر الذي انزعجت منه اللجنة كثيرا.

وقال الشمري في رسالته إنّ: "عمل لجنة حقوق الإنسان البرلمانية مكمل لعمل الوزارة، وأنّ التصعيد الإعلامي لا يخدم مصلحة الطرفين، وأنّ الخلاف الذي حصل جاء نتيجة تقاطع في الأمور التنظيمية المتعلقة بتعليمات زيارة سجون الوزارة".

وأضاف "أبواب الوزارة مفتوحة أمام جميع المنظمات واللجان الإنسانية لزيارة السجون التابعة للوزارة وتقييم أوضاع النزلاء فيها شريطة الالتزام بالضوابط المعمول بها".

وأوضح أنّ: "الاتفاق المسبق مع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية تم على أساس تسهيل عملها مقابل التنسيق المسبق في حال رغبت بزيارة أي من السجون الإصلاحية، لكن الزيارة الأخيرة لأعضاء اللجنة إلى سجن بابل الإصلاحي بشكل مفاجئ منع مدير السجن من إدخالهم لعدم استحصالهم الموافقات الأصولية للزيارة".

وتابع أنّ: "الاتفاق مع رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية لم يشترط استحصال كتاب رسمي وإنّما الاتصال الهاتفي كفيل باتخاذ إجراءات الزيارة"، داعياً اللجنة البرلمانية إلى "الاستفسار منه قبل اللجوء إلى التصعيد الإعلامي لمعرفة مبررات الموقف لمنع حدوثه".

وأشار الشمري إلى أنّ "مدير سجن الحلة الإصلاحي عمل وفقا للتعليمات الصادرة عن الوزارة في منع أي مسؤول أو شخصية في الدخول إلى السجن دون إذن مسبق".

وكانت لجنة حقوق الإنسان قررت استدعاء وزير العدل يوم غد على خلفية منع وفد من اللجنة من زيارة سجن الحلة الإصلاحي.

يشار إلى أن مصادر الشرطة في مدينة الحلة قالت مطلع الأسبوع الحالي إن خمسة سجناء هربوا من سجن الحلة، القي القبض على أربعة منهم فيما بعد. وحدثت مصادمات قتل فيها ثلاثة من السجناء و احد حرس السجن واصيب اربعة سجناء وأربعة حراس، واستمرت المصادمات أكثر من أربع ساعات كجزء من خطة الهروب ، وبحسب صحيفة ماكالاتشي الاميركية فأن عضو لجنة الأمن والدفاع اسكندر وتوت قال حينها "الحادث كان مخططا له جيدا، و من الواضح أن هناك تعاونا وإهمالا من قبل حراس السجن. و قد تم تمرير منشار حديدي و زي رجال الشرطة مع مسدس وهمي يبدو مثل المسدس الحقيقي بكاتم صوت، إلى السجناء". و قال وتوت انه كان متواجدا في السجن عندما بدأت محاولة الهرب في حوالي الساعة العاشرة وأربعين دقيقة مساءً عندما اقتحم أربعة سجناء يرتدون زي الشرطة غرفة للحرس و استولوا على أربعة بنادق وبندقية آلية واحدة ثم قاموا بفتح النار على الحرس و بدأوا بمساعدة باقي السجناء على الهرب. بعد أن انتشر الخبر، هرعت قوات أمنية من مكان آخر في المدينة الى السجن بسرعة وقامت بتطويق مبنى السجن. و تمت استعادة الأمن بالساعة الثانية والنصف صباح السبت. و قال وتوت إن الاستجابة السريعة من خارج السجن منعت خروج الحادث عن السيطرة، و أضاف "هناك ١٢٧٥ سجينا في سجن الحلة الكثير منهم يقضون أحكاما مدى الحياة". و امتنع وتوت عن إعطاء تفاصيل عن تورط الحرس في هذه القضية باستثناء قوله بان الزوار قد سمح لهم بدخول السجن دون الخضوع للتفتيش الأمني الروتيني، كما لم يكشف عن هوية السجين الذي لازال طليقا".

استحداث ٣ أسماء لحقيبة الدفاع

دولة القانون: ترشيح ضباط لوزارة الداخلية أمر دستوري

□ بغداد / المدى

لا تزال قضية تسمية الوزراء الأمنين غير محسومة رغم اتفاق قادة الكتل السياسية على تقديم أسماء المرشحين في غضون أسبوعين.

عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني خالد الأسدي أوضح ان كتلته لا تزال تدرس عدة أسماء لترشيحها لمنصب وزير الداخلية رغم اقتناعها بالمرشح المستقل توفيق الياسري.

وقال الأسدي في حديثه مع "المدى" أمس ان التحالف الوطني سيقدم مرشحيه خلال الأيام القليلة الماضية لمجلس النواب بشكل رسمي لكن بعد أن يحصل على موافقة ضمنية من الكتل البرلمانية لضمان مدى مقبوليتهم حين طرحهم للتصويت.

وبشأن ما تردد من أن التحالف الوطني اتفق على تقديم عدد من الشخصيات العسكرية كمرشحين لوزارة الداخلية وبعضهم مازال في الخدمة؟ أكد القيادي في دولة القانون أن التحالف الوطني لا يزال يدرس الأسماء المطروحة ولم يتخذ قراره بشكل نهائي وبالتالي فكل ما يقال هو كلام غير دقيق.

ونبه الأسدي إلى أن ترشيح ضباط في الخدمة أمر لا يعارضه الدستور، لكن إن كانت هنالك أية مخالفة في الترشيح فان التحالف الوطني حريص على عدم تجاوز الدستور مهما تكن المسألة.

إلى ذلك، كشف عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني علي الفياض أن الأسبوع المقبل سيشهد حسم الوزراء الأمنيين، نافياً أن يكون هناك خلاف داخل التحالف الوطني على مرشح وزارة الداخلية.

وقال الفياض في تصريحات صحفية أمس الاربعاء: "لا يوجد هناك اختلاف بين مكونات التحالف الوطني على مرشح وزارة الداخلية".

وأضاف: نأمل من القائمة العراقية أن تقدم مرشحها لوزارة الدفاع بأسرع وقت وأن يرشحوا شخصيات مقبولة من باقي الكتل السياسية.

وأشار إلى أن الأسبوع المقبل سيشهد حسم الوزارات الأمنية إضافة إلى جهازي الأمن والمخابرات. من جانبه أكدت القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، الأربعاء، الاتفاق على تقديم ثلاثة مرشحين لوزارة الدفاع، داعية رئيس الوزراء نوري المالكي إلى قبول أحدهم، فيما أكد عدم وجود أي مشكلة مع التحالف الوطني بشأن المرشحين لوزارة الداخلية.

وقال النائب عن العراقية ياسين العبيدي في تصريح له أمس: إن القائمة العراقية اتفقت على ثلاثة مرشحين لشغل منصب وزير الدفاع وهم اللواء في الجيش الحالي علي مدحت العبيدي والعميد حميد داود العبيدي واللواء الركن المتقاعد لؤي ناجي الطبقجلي، مبيناً أن المرشحين هم من المهنيين ولا ينتمون لأي حزب. ودعا العبيدي رئيس الوزراء إلى قبول أحد المرشحين لوزارة الدفاع، مؤكداً في الوقت نفسه أنه لا توجد مشكلة مع التحالف الوطني بشأن المرشحين لوزارة الداخلية. وكان مصدر برلماني مقرب من التحالف الوطني اكد انه اتفق على تقديم ثلاثة مرشحين لشغل منصب وزير الداخلية هم قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق الركن عثمان الغانمي وقائد الشرطة الاتحادية اللواء الركن حسين العوادي ومرشح ثالث هو اللواء العسكري مظهر المولى، ولفت إلى أن الأسماء الستة قدمت إلى التحالف الكردستاني للإطلاع عليها قبل الذهاب إلى رئاسة مجلس النواب ومن ثم عرضها على البرلمان للتصويت عليها.

ويأتي الكشف عن أسماء المرشحين للوزارات الأمنية بعد اتفاق قادة الكتل السياسية خلال الاجتماع الذي عقد في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، في ٢ آب الحالي، على أن تقدم القائمة العراقية مرشحيها لوزارة الدفاع وأن يقدم التحالف الوطني مرشحيه لوزارة الداخلية خلال أسبوعين بمواصفات توافق عليها الكتل الثلاث العراقية والتحالف الكردستاني والتحالف الوطني.

وكانت النائبة عن ائتلاف العراقية انتصار علاوي قد كشفت عن تقديم القائمة العراقية مرشحيها لوزارة الدفاع الأسبوع المقبل.

وقالت علاوي في تصريحات سابقة "أن القائمة العراقية ستقوم بتقديم مرشحيها لتسلم منصب وزير الدفاع خلال الأسبوع القادم". وأضاف أن "لدى القائمة مجموعة مرشحين تقوم الآن بدراسة السيرة الذاتية لكل مرشح ومن ثم تقديم الأكفأ من المرشحين." وأشارت إلى أن "القائمة ستقوم بتقديم عدة مرشحين لتولي هذا المنصب وتعيش البلاد أزمة سياسية منذ ثمانية أشهر تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد أعلن، في أيار الماضي، عن وصول أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى البرلمان، مبيناً أنه ستتم مناقشتها وإدراجها في جدول أعمال المجلس خلال الجلسات المقبلة.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، الوزارات الأمنية بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، إلا أنه أصدر في السابع من حزيران الماضي، أمراً بتكليف مستشار الأمن القومي فالح الفياض لتسلم منصب وزير الأمن الوطني وكالة.

اتهم وزراء سابقين بفضيحة الـ (٣٠٠٠) موظف

الخزاعي يتنصل من أصدار أوامر تعيين مزورة

□ بغداد / المدى

نفى نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي، أمس الأربعاء، صدور أوامر إدارية مزورة خلال فترة تسنمه وزارة التربية، منهما الوزراء السابقين بإصدارها.

وقال الخزاعي في بيان صدر عن مكتبه أمس الأربعاء، إن "الأوامر الوزارية المزورة قد صدرت قبل تسنمنا الوزارة، وقد تم إصدارها من قبل وزراء سابقين"، مبينا أنه "تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المزورين وذلك بإلغاء أوامر التعيين وإحالتهم إلى القضاء".

وأضاف الخزاعي أن "الأسباب التي أشارت إلى حدوث عمليات التزوير بعلمنا غير مقنعة ولا تكفي لإثبات الادعاء"، مؤكدا أن "هناك لجنة بمستوى رفيع مشكلة لغرض التعيينات ويشترك فيها مكتب المفتش العام في هذه الوزارة". وأشار الخزاعي إلى أن "عدم ذكر السنة التي جرى فيها التزوير هي أولى الحقائق التي تشكك في مصداقية ما نشر"، مبينا أن "له دور كبير في الكشف عن الأوامر الإدارية المزورة".

واعتبر الخزاعي أن "الحديث عن وجود أوامر وزارية ما هو إلا خلط للأوراق وإثارة إعلامية ليس إلا".

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية، كشفت الثلاثاء (٩ آب ٢٠١١)، عن ٣٠٠٠ أمر إداري مزور خاص بتعيين موظفين في مؤسسات وزارة التربية، كانت بتوقيع الوزير السابق خضير الخزاعي، وفي حين اعترف المفتش العام في الوزارة بوجود حالة تزوير في تلك الأوامر، أكد أن عددا من المتورطين في القضية تمت إحالتهم إلى القضاء. وتأتي قضية وزارة التربية هذه بعد أيام قليلة على فضيحة العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء مع شركات وهمية بقيمة مليار و ٧٠٠ مليون دولار، التي أدت إلى اتخاذ رئيس الوزراء نوري المالكي أمرا بإقالة الوزير رعد شلال من منصبه على خلفية تلك العقود التي اكتشفها بالصدفة وزير التخطيط الأسبق في حكومة العراق خلال مطلع السبعينيات جواد هاشم.

يذكر أن وزير التربية السابق خضير الخزاعي، الذي يشغل الآن منصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية جلال طالباني، يعد أحد قياديي حزب الدعوة تنظيم العراق الذي انشق فيما بعد إلى قطبين خلال العام ٢٠٠٩، ليمثل الجناح الآخر فيه عبد الكريم العنزي، فيما يتولى الخزاعي مسؤولية الجناح الأول، الذي انضم إلى ائتلاف دولة القانون بعد أن لم يحصل خلال الانتخابات البرلمانية على أي مقعد في مجلس النواب، ثم حصل على عضوية البرلمان بمقعد تعويضي.

أنباء

انسحاب رضوان الكيلدار من ائتلاف علاوي

■ أعربت الكتلة العراقية البيضاء عن ترحيبها بانضمام القيادي في القائمة العراقية عن محافظة النجف رضوان الكليدار اليها، مبينة أن انضمامه سيضيف المزيد من الفاعلية على جهود أعضاء الكتلة للنهوض بالمشروع الوطني الحقيقي. وأوضحت الكتلة في بيان لها اليوم: "أن انضمام الكيلدار إلى الكتلة جاء بعد قناعة من الكتلة ومن النائب نفسه بأن المرحلة الحالية تتطلب توحيد الجهود في سبيل الإسراع في النهوض بواقع المواطن العراقي الذي لا يزال بحاجة إلى سد العديد من النواقص في مختلف مجالات الحياةاليومية".

نواب يطالبون بوقف "الحسن والحسين"

■ أعلن رئيس لجنة الأوقاف الدينية النيابية علي العلاق أنّه "تم تقديم طلب إلى رئاسة مجلس النواب موقعاً من ٨٧ نائباً من أجل إيقاف عرض مسلسل الحسن والحسين الذي تعرضه إحدى القنوات الفضائية العراقية".

وقال العلاق امس الاربعاء إنّ: "[٨٧] نائباً قدموا طلباً لإيقاف هذا المسلسل الذي يعرض في كثير من القنوات العربية والعراقية وبالخصوص قناة بغداد".

وأضاف العلاق أنّ "هذا المسلسل أثار جدلاً ورفضاً من قبل علماء الأزهر والسعودية والنجف الأشرف وعموم الشارع الإسلامي".

تغريم شركات النقال ٣ مليارات دولار

■ أعلنت اللجنة التحقيقية البرلمانية لمتابعة خدمة الهاتف النقال تغريم شركات الهاتف النقال ثلاثة مليارات دولار خلال شهر واحد، ثمنا لرخصة الهاتف النقال التي قامت بأخذها إضافة إلى الغرامات التأخيرية والعقوبات.

وقال رئيس اللجنة التحقيقية البرلمانية النائب باقر الزبيدي، إن "أعضاء اللجنة التحقيقية صوتت على قرار يلزم شركات الهاتف النقال بدفع مبلغ ثلاثة مليارات دولار خلال فترة شهر واحد"، مبينا أن "هذه المبالغ هي ثمن رخصة الهاتف النقال التي قامت بأخذها إضافة إلى الغرامات التأخيرية والعقوبات".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون